

الخطاب الملكي السامي بمناسبة حفل تنصيب اللجنة الاستشارية لمراجعة الدستور

الرباط- 10 مارس 2011

"الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه."

حضرات السيدات والسادة؛

تفعيلا لما أعلننا عنه البارحة، في خطابنا الموجه للأمة، ها نحن اليوم، نتولى تنصيب اللجنة الاستشارية لمراجعة الدستور.

إنها لحظة قوية، تقتضي من الجميع، استحضار جسامة المسؤولية التاريخية، في بلورة مشروع دستور متقدم؛ في استلهام لروح الإطار المرجعي، الذي أكدنا على ثوابته الوطنية، ومرتكزاته الديمقراطية.

وإننا ندعو اللجنة، لاعتماد منهجية الإصغاء والتشاور، مع جميع الهيئات والفعاليات المؤهلة، بدون استثناء؛ والاجتهاد الخلاق، لاقتراح نسق مؤسسي مضبوط، يقوم على التحديد الواضح لسلطات المؤسسات الدستورية، بما يجعل كلا منها يتحمل مسؤوليته كاملة، في مناخ سياسي سليم.

وبالنظر لما نولييه من أهمية خاصة، لانخراط الأحزاب السياسية، في حسن بلورة وتفعيل حكامه دستورية جيدة، فقد ارتأينا ألا يقتصر دورها على تقديم تصورات أمام لجننتكم الموقرة، وإنما أن تكون مشاركتها موصولة في هذا الإصلاح الهيكلي، من بدايته إلى نهايته.

لذا قررنا إحداث آلية سياسية، مهمتها المتابعة والتشاور، وتبادل الرأي، بشأن الإصلاح المقترح، تضم بصفة خاصة، رؤساء الهيئات السياسية والنقابية، ورئيس لجننتكم.

وقد أسندنا رئاسة هذه الآلية إلى مستشارنا محمد معتمد.

وتظل الكلمة الأولى والأخيرة، بشأن مشروع الدستور، للشعب المغربي، الذي سيعبر عنها مباشرة، عبر استفتاء حرونزيه؛ هدفنا الجماعي الارتقاء بالمغرب إلى عهد دستوري ديمقراطي جديد، يعزز دولة الحق والمؤسسات، والمواطنة والكرامة، والوحدة والسيادة. والله ولي التوفيق.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته."